



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة الثانية والسبعون

روما، 26 - 28 سبتمبر/أيلول 2018

حالة أسواق السلع الزراعية 2018 - تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي

موجز

من المتوقع أن يتركّ تغير المناخ آثاراً سلبية متزايدة على أقاليم عدة في العالم. ومن المرجح أن يكون القطاع الزراعي في المناطق والأقاليم المنخفضة الارتفاع الأكثر تضرراً، في حين أن تلك التي تتمتع بمناخ معتدل قد تشهد آثاراً إيجابية. فهذا الواقع غير المتكافئ في الأقاليم والبلدان، والتغيرات الناجمة عنه في مجال إنتاج الأغذية وتوافرها سوف يؤثر على تدفقات التجارة الدولية والطرق التجارية.

وترمي طبعة حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018 إلى تعميق النقاش حول الطيف الواسع من الصكوك السياسية المتاحة لصانعي السياسات الذين ينفذون اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهي تنظر في كيفية اتصال أنواع مختلفة من تدابير الدعم المحلي والتجارة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته؛ وكيف يمكن استخدامها في المستقبل؛ وكيف أن قواعد منظمة التجارة الدولية تُحدّد الخيارات السياسية.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إنّ اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة وباستنتاجات طبعة حالة أسواق السلع الزراعية ومناقشتها، والبحث في النقاط التالية لاتخاذ مزيد من الإجراءات:

◀ النظر والإقرار بدور تجارة المنتجات الزراعية في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، وبمساهمته في ضمان الأمن الغذائي العالمي، وتشجيع الإنتاجية الزراعية على الصعيد العالمي، وربما الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة؛



CCP 18/5

MX619/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

- ◀ والإشارة إلى ضرورة تيسير الحوار السياسي في مرحلة اتفاق باريس واتفاقات منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز الدور الداعم المتبادل لهذه الاتفاقات المتعددة الأطراف؛
- ◀ والتشديد على ضرورة إجراء تحليل أكبر لآثار التجارة والسياسات ذات الصلة من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية، وهدف اتفاق باريس بإبقاء الارتفاع في متوسط الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين بكثير.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

George Rapsomanikis

كبير الاقتصاديين، شعبة التجارة والأسواق

البريد الإلكتروني: george.rapsomanikis@fao.org

أولاً - مقدمة

1- ثمة أدلة متزايدة على أن تغير المناخ سوف يترك آثاراً غير متكافئة وغير متناسبة على الإنتاج الزراعي بين الأقاليم في العالم. ومن المتوقع أن تؤثر درجات الحرارة المرتفعة والتغيرات في هطول الأمطار بشكل سلبي على القطاعات الزراعية في البلدان الواقعة في مناطق خطوط العرض المنخفضة في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، سيما أن العديد منها يعاني أصلاً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي الوقت ذاته، من المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى آثار إيجابية في المناطق ذات المناخ المعتدل، حيث سوف تستفيد الزراعة من مناخ أكثر دفئاً وموسم زراعي أطول.

2- وبإمكان التجارة الدولية أن تحوّل الأغذية من المناطق التي تشهد فائضاً إلى تلك التي تشهد عجزاً، بما يساعد البلدان على التكيف مع تغير المناخ ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي. ويشير كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى دور التجارة. ويدعو الاتفاقان إلى إقامة نظام عادل وشفاف للتجارة الدولية يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يُبقي الزيادة في متوسط درجات الحرارة في العالم أقل بكثير من درجتين مئويتين.

3- وتوفّر طبعة حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018 تحليلاً تفصيلياً للتقاطع بين اتفاق باريس واتفاقات منظمة التجارة العالمية لتعزيز الوضوح، وتوفير التوجيهات بشأن الخيارات السياسية التي قد تعزز الدور الداعم المتبادل لهذه الاتفاقات في التطرق إلى تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. ومن الضروري وضع إجراءات سياسية واسعة النطاق لتعزيز دور التجارة في ضمان الأمن الغذائي، وتشجيع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته. كما أن التأثير غير المتكافئ لتغير المناخ في العالم، وتداعياته على تجارة المنتجات الزراعية، وبخاصة في البلدان النامية، يشير إلى ضرورة اعتماد نهج متوازن إزاء السياسات، من شأنه أن يعزز الدور التكميلي للتجارة ويدعم السكان الأكثر ضعفاً في الوقت ذاته.

ثانياً - التطوّرات في تجارة المنتجات الزراعية

4- في السنوات الأخيرة، اتّسمت الأسواق الزراعية العالمية بأهمية متزايدة للاقتصاديات الناشئة. وخلال العقدين الماضيين، أدى النمو الاقتصادي السريع والزيادة في الدخل للفرد الواحد في هذه الاقتصاديات إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية مما أفضى، وبالتزامن مع عدد السكان الكبير، إلى زيادة ملحوظة في الواردات الزراعية. وتُلاحظ أنماط مماثلة للوجود المتزايد للاقتصاديات الناشئة في الأسواق الزراعية العالمية في الصادرات الزراعية، بما يلقي الضوء على وتيرة التغيّر الهيكلي في مسار التنمية والتحسينات في الإنتاجية الزراعية.

5- وقد تمثّلت إحدى الميزات الرئيسية لتزايد مشاركة البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في الأسواق الزراعية العالمية في النمو السريع للتجارة ما بين بلدان الجنوب. وبحلول عام 2015، وسجّل أكثر من نصف حجم التجارة بين البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل وبلدان أخرى في "الجنوب". وفي الوقت ذاته، يكشف تحوّل ديناميكية التجارة عن تحديات جديدة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، حيث أن النمو السريع في الإنتاجية الزراعية نسبةً إلى وتيرة النمو السكاني حوّل

البلدان المصدرّة الصافية سابقاً إلى بلدان مستوردة صافية، أو عمّق وضع الاستيراد الصافي لبلدان أخرى- وهي مسألة ذات أهمية خاصة نظراً لأهمية الزراعة بالنسبة إلى الاقتصاد، والعمالة والأمن الغذائي في هذه البلدان.

6- ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح من الأسهل أيضاً توسيع تجارة المنتجات الزراعية من خلال وصول أفضل إلى الأسواق مع المعدلات الأدنى لمتوسط التعريف المطبقة، في ما سعت البلدان جاهدةً إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة لعام 1995. كذلك، ساهمت الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية، والتغييرات في السياسات المحلية في تحسين الوصول إلى الأسواق. وتراجع أيضاً الدعم المحلي المشوّه للتجارة في البلدان المتقدمة الرئيسية منذ عام 2000، في حين حصلت تخفيضات كبيرة أخرى في استخدام إعانات التصدير. ومن شأن تنفيذ القرار الصادر عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في نيروبي في ديسمبر/كانون الأول 2015، والذي يقضي بإلغاء إعانات التصدير بالنسبة إلى منتجات المزرعة، أن يساهم في توفير فرصة متساوية في مجال تجارة المنتجات الزراعية.

ثالثاً- تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي ودور التجارة الدولية

7- يؤثر المناخ على الزراعة من خلال قنوات متنوعة، وسوف تختلف آثار تغيّر المناخ إلى حدّ كبير بين المحاصيل والأقاليم، وحسب المدى الزمني. وفي الأجل القصير، من المتوقع أن يتأثر الإنتاج باحتمال متزايد لوقوع أحداث قصوى- مثل موجات الجفاف، والفيضانات والعواصف- قد تكون مفاعيلها ضارة على المحاصيل والثروة الحيوانية. وأمّا في الأجل الطويل، فمن المتوقع أن يؤثر الارتفاع في درجات الحرارة على نحو سلبي على الغلات في معظم المناطق الاستوائية، في حين قد تستفيد منها الغلات في المناطق المعتدلة المناخ.

8- ونتيجةً لذلك، قد يفاقم تغيّر المناخ اللامساواة القائمة، ويوسّع على نحو أكبر الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة (التي يقع معظمها في المناطق المعتدلة) والبلدان النامية (التي يقع معظمها في المناطق الاستوائية). وهذا يعني أن البلدان في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، والتي يعاني العديد منها أصلاً من الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وأشكال مختلفة من سوء التغذية، سوف تتعرض إلى الخطر بشكل غير متناسب.

9- وفيما ستكون الآثار على تغيّر المناخ محدّدة الموقع مع اختلافات كبيرة بين المحاصيل والأقاليم، بإمكان التجارة الدولية أن تؤدي دوراً هاماً في تيسير التكيف مع تغيّر المناخ وتشجيع الأمن الغذائي العالمي. في الأجل القصير، ومن خلال نقل الأغذية من المناطق التي تشهد فائضاً إلى تلك التي تشهد عجزاً، يمكن أن تمثل التجارة آلية هامة للتصدي للنقص في الإنتاج بفعل الأحداث المناخية القصوى، وتوفير استقرار الأسعار وتعزيز الأمن الغذائي. وأمّا في الأجل الطويل، فقد تساهم التجارة الدولية في تكيف الإنتاج الزراعي بطريقة كفوءة في البلدان والأقاليم. علاوةً على ذلك، بإمكان التجارة أن تساهم في تحسين التغذية في الأقاليم حيث قد لا تسمح العوامل المناخية بإنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل، عبر إتاحة مزيد من التنوع في الأغذية المتاحة للمستهلكين.

رابعاً- تجارة المنتجات الزراعية وتغيير المناخ: الإطار السياسي

10- شهد عام 2015 المصادقة على مبادرتين هامتين جداً أقرتاً بضرورة أن تتخذ البلدان إجراءات جماعية لتشجيع التنمية المستدامة ومكافحة تغيير المناخ: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.

11- وبموجب المرونة التي يوفرها اتفاق باريس، سوف يكون العمل العالمي في مجال المناخ موجهاً إلى حد كبير بالمساهمات المحددة وطنياً للبلدان - وهي أطر سياسية وطنية تبلغ البلدان من خلالها عن إجراءاتها المقترحة في مجال المناخ. كما أن طريقة الوفاء بهذه الالتزامات من حيث الممارسة- باستخدام تدابير تتراوح بين الإعانات والمعايير- سوف تؤثر بدورها على الإنتاج، والتجارة والانبعاثات، وفي بعض الحالات، ينبغي بحثها على ضوء القواعد التجارية المتعددة الأطراف.

12- وما من نزاع أساسي بين السياسات المتصلة بتغيير المناخ والقواعد التجارية المتعددة الأطراف. بالفعل، ينص اتفاق باريس صراحةً على عدم وجوب أن تشكل التدابير المتخذة لمكافحة تغيير المناخ وسيلةً للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييداً مقنعاً للتجارة الدولية. كما أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تعزز الفكرة بأن نظاماً تجارياً منفتحاً وغير تمييزي ومتعدد الأطراف، والإجراءات المتخذة لحماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة يمكن، بل يجب أن تساند بعضها البعض.

13- وتقرّ اتفاقات منظمة التجارة العالمية بأهمية الأهداف الاجتماعية والبيئية، ولا سيما من خلال المادة 20 من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) بشأن الاستثناءات في الظروف العامة التي تسمح للأعضاء اتخاذ جميع التدابير الضرورية "لحماية الآداب العامة"¹، و"حماية الحياة أو الصحة البشرية، أو الحيوانية أو النباتية"² أو "في ما يتصل بحفظ الموارد الطبيعية القابلة للنفاد إذا نُفذت هذه التدابير بالاقتران بقيود تُفرض على الإنتاج أو الاستهلاك المحليين"³. إنما لم يتم بعد اختبار تطبيق القواعد في ما يخص معالجة المنتجات الزراعية المتماثلة والتي تختلف فقط من حيث بصمتها الكربونية.

14- لكن التحدي الرئيسي الذي قد تواجهه السياسات الخاصة بالتكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من وطأته على الزراعة يتصل بمبدأ عدم التمييز، الذي يحظر التمييز مثلاً بين المنتجات "المتماثلة"، التي تختلف فقط من حيث بصمتها الكربونية نتيجة عمليات وطرق إنتاج مختلفة. وحسب تصميمها وتطبيقها، لم يتم بعد اختبار عدد من التدابير، مثل الضرائب والإعانات، التي يمكن استخدامها لتنفيذ التزامات باريس، ضمن سياق القواعد التجارية، سيما أنها قد تستهدف العمليات وطرق الإنتاج.

¹ المادة 20 (أ) من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة

² المادة 20 (ب) من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة

³ المادة 20 (ز) من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة

15- وفي هذا الخصوص، يمكن إجراء المناقشات عند التقاطع بين اتفاق باريس واتفاقات منظمة التجارة العالمية لتعزيز نهجيهما الداعمين لبعضهما. وفي الوقت ذاته، من شأن الحيّز السياسي أن يحرص أيضاً على ألا تؤثر التدابير الوطنية سلباً على بلدان أخرى، أو لا تفرض قيوداً غير ملائمة على التجارة والاستثمار، وبخاصة في البلدان النامية.

خامساً- تغيير المناخ وتدابير الدعم المحلي

16- تؤدي تدابير الدعم المحلي التي تشوّه التجارة، مثل دعم أسعار السوق وإعانات المدخلات، إلى زيادة الإنتاج. ورغم أن هذه التدابير يمكن أن تعزز توافر الأغذية في الأسواق المحلية، فهي قد تفضي أيضاً إلى فوائض بإمكانها أن تشوّه التجارة، في حال البلدان المنتجة الكبيرة. وفي سياق تغيير المناخ، ما لم تُتخذ التدابير لتحسين كفاءة الانبعاثات الناجمة عن الزراعة (ما يعني خفض الانبعاثات لكل وحدة إنتاج)، فإن الزيادة في الإنتاج الناجمة عن دعم أسعار السوق قد تؤدي أيضاً إلى زيادة في إجمالي انبعاثات الغازات.

17- كذلك، بإمكان تدابير حكومية عدة- بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر البحوث والتنمية، والإرشاد، والتدريب، والمساعدة الفنية والاستثمارات- أن تشجّع التكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من وطأته، وكذلك الأمن الغذائي الذي لديه آثاراً مشوّهة دنيا أو معدومة على التجارة. فمن الأساسي الاستثمار في التغيير التكنولوجي والترويج له، وتيسير اعتماد ممارسات زراعية ذكية مناخياً من جانب المزارعين، ليس لجهة تعزيز النمو في الإنتاجية وتشجيع الأمن الغذائي فحسب، إنما أيضاً لجهة المساعدة في خفض الانبعاثات من كل وحدة إنتاج. إنما قد يكون من الضروري بذل جهود إضافية لتيسير التكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من وطأته في قطاع الزراعة. سيكون من الصعب مثلاً عرض تكنولوجيات جديدة على المزارعين- الذين ينفرون من المخاطرة ويواجهون قيوداً وحوافز مختلفة.

18- ونظراً إلى أنه من المرجح أن يزيد تغيير المناخ من تواتر وحدة الأحداث المناخية القصوى، سوف يتسم التأمين الزراعي بأهمية متزايدة بالنسبة إلى المزارعين الذين يتحوطون ضد مخاطر المناخ. غير أن التكاليف المرتفعة للتأمين التقليدي القائم على التعويض نسبة إلى استراتيجيات أخرى لإدارة المخاطر، مثل تنويع الدخل، يجعل التأمين غير معقول الكلفة، وبخاصة بالنسبة إلى صغار المزارعين الأسريين. وبما أن أسواق التأمين غالباً ما تكون غير قابلة للاستمرار من الناحية التجارية بفعل التكاليف المرتفعة، تتسم الابتكارات في برامج التأمين، كالتالي ترد مثلاً في برامج التأمين المستندة إلى مؤشرات الطقس التي تخفّض التكاليف، بأهمية حيوية لتشجيع الاستثمارات المؤدية إلى زيادات مستدامة في الإنتاجية الزراعية.

19- وفي العديد من البلدان النامية، يشكل الإنفاق على الأغذية حصة كبيرة من إجمالي إنفاق المستهلكين، وبإمكان الارتفاعات الحادة القصيرة الأجل بفعل تخفيضات في الإنتاج، تكون ناجمة عن المناخ، أن تؤدي إلى تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي، وبخاصة بالنسبة إلى الفقراء والضعفاء. وفي هذا السياق، بإمكان مخزونات الأغذية أن تساهم في التكيف مع تغيير المناخ.

20- ويحتفظ القطاع الخاص بقوائم حصر تتماشى مع توقعاته بشأن الأسعار، فيشتري الأغذية حين تكون أسعارها منخفضة ويطلق المخزونات في السوق حين ترتفع الأسعار. وبهذه الطريقة، تُخفف المخزونات من آثار التقلبات في الإمدادات. وترقى برامج الاحتفاظ بمخزونات عامة إلى زمن بعيد. ففي حالات عديدة، يقضي هدفها الأساسي بضمان تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة النقص الطارئ في الأغذية. وفي حالات أخرى، تُستخدم المخزونات الاحتياطية - برامج الاحتفاظ بمخزونات عامة كبيرة تعمل من خلال مشتريات محلية لتأمين استقرار الأسعار ضمن نطاق محدد مسبقاً - لدعم أسعار المنتجين.

21- وقد تكون المخزونات الاحتياطية الواسعة النطاق مكلفةً ويمكن أن تشوّه، في بعض الحالات، الأسواق الدولية في حال قرّرت الحكومات التخلص من المخزونات من خلال الصادرات. وعلى عكس هكذا برامج للمخزونات الاحتياطية، إن احتياطات الأغذية العامة الصغيرة نسبياً والمصممة حصراً لتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة تقلل من الآثار المشوّهة فيما تساعد في التخفيف من تأثير النقص في الإنتاج. ومن الأقل احتمالاً أن توقف هذه الاحتياجات الغذائية الطارئة نشاط القطاع الخاص في مجال التخزين، وإذا ارتبطت بآليات الحماية الاجتماعية، يمكن أن تستهدف الفقراء والضعفاء على نحو فعّال.

سادساً - دور السياسات التجارية في التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من وطأته

22- إن تأثير تغير المناخ على الميزة النسبية للإنتاج الزراعي في بعض البلدان يعني أن السعي إلى تحقيق الكفاية الذاتية من الأغذية قد لا تشكل دوماً استراتيجية فعّالة.

23- وإضافةً إلى تنفيذ التدابير التي سوف تعزّز الإنتاجية الزراعية المستدامة، بإمكان الأسواق الدولية التي تعمل جيداً أن توفر مصدراً موثوقاً للأغذية وتساهم في تحسين الأمن الغذائي.

24- ويمكن أن توفر التجارة الدولية، في الأجل القصير، آليةً لمعالجة النقص في الإنتاج بفعل الأحداث المناخية القصوى. وأما في الأجل الطويل، فيمكن أن تساهم التجارة في تكييف الإنتاج الزراعي على نحو كفوء في البلدان. لكن رغم أنه يمكن للتجارة أن تساهم أيضاً في تحسين الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ، قد تؤدي إلى زيادة الاعتماد على الواردات في البلدان حيث يعاني قطاع الزراعة من تأثيرات سلبية.

25- كما أن السياسات التجارية هامة لتشجيع الاستقرار في الأسواق الدولية وتعزيز قدرتها العازلة في سياق تغير المناخ. ويمكن أن تؤدي الإجراءات التي تتخذها البلدان التي تشهد أحجاماً ملحوظة من الصادرات أو الواردات نسبةً إلى حجم التجارة العالمية، بصورة خاصة، إلى تأثير كبير على عدم استقرار الأسعار الدولية. ويمكن أن تساهم القيود على التصدير مثلاً في عدم استقرار الأسعار الدولية، وبخاصة في حال تم فرضها حين تكون الأسعار العالمية على ارتفاع.

26- إنما لا تقتصر أهمية توخّي الحذر في استخدام السياسات التجارية على الجهات الفاعلة الكبيرة في الأسواق. بالفعل، غالباً ما ترتبط التقلّبات الناجمة عن الطقس مثلاً بشكل إيجابي بعضها في البلدان ضمن منطقة جغرافية معينة، ممّا يضاعف الآثار على الأسواق الدولية.

27- وفي سياق تغيّر المناخ، ونظراً إلى الطلبات الواردة من عدد متزايد من السكان في العالم ومن المداخيل المتنامية على الموارد الزراعية العالمية، قد تدعم التجارة نظرياً جهود التخفيف من آثار تغيّر المناخ وتساهم في الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة الزراعية العالمية، من خلال الحرص على إرفاق تزايد الإنتاج بتعزيز كفاءة الانبعاثات. إنّما في الواقع، هذا ليس سهلاً.

28- فإذا نُقذ بلد مثلاً سياسات للتخفيف من وطأة تغيّر المناخ، ترمي إلى الحدّ من الانبعاثات في كل وحدة إنتاج، إنّما تزيد أيضاً من تكاليف الإنتاج وترفع الأسعار المحلية، سوف يجد المنتجون المحليون أنفسهم في وضع غير تنافسي. فالواردات الأرخص ثمناً من شركاء تجاريين لا يعملون على التخفيف من وطأة تغير المناخ قد تنخّي المنتجات المحلية.

29- وقد يكون أيضاً للمنتجات المستوردة من بلدان لا تعمل على التخفيف من وطأة تغير المناخ بصمة كربونية أعلى من المنتجات المحلية، ممّا يؤدي إلى انبعاثات إجمالية أعلى (أو تسرّب في الانبعاثات، أي الانبعاثات الناجمة عن زيادة الإنتاج في مكان آخر وإمداد البلد الذي يعمل على التخفيف من وطأة تغير المناخ بواردات إضافية). لذا، رغم أن استيعاب تكاليف الانبعاثات في الزراعة بشكل أحادي مبرّر، قد لا تكون وسيلة فعالة من دون تضافر الإجراءات العالمية، في حال يمكن للواردات من البلدان التي لا تخفف من وطأة تغير المناخ أن تنخّي بكل بساطة المنتجات المحلية ذات بصمة كربونية متدنية. ويمكن أن تفضي التجارة إلى انبعاثات أقل على الصعيد العالمي؛ إنّما يمكن أن تزيد أيضاً الانبعاثات حين لا تكون تكاليفها متضمّنة في الأسعار.

30- ومن الناحية النظرية، قد تحاول البلدان التي تعمل على التخفيف من وطأة تغير المناخ التقليل من تسرّب الانبعاثات من خلال اللجوء إلى تدابير تجارية. إنّما يجب أن تمثل الجهود الرامية إلى معالجة الاختلافات في كفاءة الانبعاثات عبر سياسات تجارية لأحكام منظمة التجارة العالمية، مثل الأحكام التي تنصّ على الدولة الأولى بالرعاية وتنظّم مستويات التعريفات على الواردات، وتضمن المساواة في المعاملة الوطنية. وينبغي مراعاة الاختصاصات التجارية مع استيعاب الكلفة الاجتماعية للانبعاثات.

31- ويقرّ اتفاق باريس بضرورة وضع إجراءات مشتركة وتُهجّ تعاونية تنطوي على استخدام نتائج تخفيف منقولة دولياً على أساس طوعي.⁴ لكن غياب آلية لتحديد البصمة الكربونية للمنتجات الزراعية يولّد صعوبات بالنسبة إلى النظام التجاري الدولي ليتمكن من تأدية دور في جهود التخفيف من وطأة تغيّر المناخ. لذا، قد يكون من المفيد التوصل إلى توافق بشأن كيفية تحديد واحتساب البصمة الكربونية، والتدابير الرامية إلى تيسير التجارة بالمنتجات ذات البصمة الكربونية المتدنية، بهدف تيسير العمل التعاوني.

⁴ الفقرة 2 من المادة 6، اتفاق باريس

سابعاً- الحواجز التقنية أمام التجارة والتدابير الخاصة بالصحة والصحة النباتية

32- قد يساعد توسيم الكربون في تحديد أفضليات المستهلكين، بما يساهم في الانتقال إلى اقتصاد ذي انبعاثات منخفضة. وقد يوفر توسيم الكربون وسيلةً لتحديد وضع المنتجات الغذائية والزراعية لجهة تنافسيتها وتوجيه المستهلكين نحو خيارات الانبعاثات المتدنية.

33- وفي حال طلب بلدٌ توسيم جميع المنتجات المحلية والمستوردة على أساس بصمتها الكربونية- نظراً إلى أن التوسيم مطلوب للمنتجات المحلية والمستوردة على السواء- قد يبدو هذا الأمر متمشياً مع أحكام المعالجة الوطنية في اتفاق التدابير التقنية أمام التجارة. لكن، نظراً إلى أن البصمة الكربونية لا تشكّل في جوهرها جزءاً مادياً من المنتجات (إنما هي بالأحرى نتيجة وسيلة الإنتاج، والتجهيز والنقل)، لم يتم بعد اختبار تداعيات الشرط الوارد في الاتفاق الخاص بالحواجز التقنية أمام التجارة في ما يتعلق بالمعاملة المتساوية للواردات من المنتجات "المشابهة".

34- ورغم أنه يمكن تجاوز الصعوبات التقنية المتصلة بقياس البصمة الكربونية للمنتجات الزراعية، من المرجح أن يفرض استخدام معايير الكربون والتوسيم والمتطلبات المرافقة لهذه العملية من حيث التجهيز والرصد والتحقق، تكاليف إضافية على الموردين. وهذا قد يلقي بعبئه بصورة خاصة على المزارعين الأسريين ومجهزي الأغذية على نطاق صغير في البلدان النامية، ممن قد يتطلبون المعونة والمساعدة الفنية لبناء قدراتهم.

35- وسوف يبدّل تعيّر المناخ توزّع الآفات والأمراض وتدفقات التجارة بالمنتجات الزراعية بطرق لا يمكن التنبؤ بها، مما يزيد من عدم اليقين المحيط بتهديدات تدابير الصحة والصحة النباتية. فالزامية إسناد هذه التدابير إلى مبادئ علمية تقع في جوهر الاتفاق الخاص بتدابير الصحة والصحة النباتية، إنما التداعيات على العديد من العمليات البيولوجية التي تخضع لسيناريوهات مختلفة في تغير المناخ مجهولة بكل بساطة. كذلك، ما زالت البحوث العلمية المتعلقة بالآفات والأمراض وسلوكها في ظلّ تغير المناخ في بداياتها، كما أن الفجوات المعرفية تضاعف التحديات القائمة أمام تنفيذ تدابير الصحة والصحة النباتية على نحو كفوء.

36- وقد شهد عدد تدابير الصحة والصحة النباتية المبلّغة إلى منظمة التجارة العالمية زيادةً مطّردة، الأمر الذي يعكس زيادة في الشفافية وزيادة في عدد هذه التدابير الجديدة أو المتغيّرة. لذا، قد يتطلّب تعيّر المناخ من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تكييف تدابيرها القائمة أو وضع تدابير جديدة للاستجابة إلى التغيرات في مخاطر الآفات أو الأمراض وإلى عدم اليقين المتزايد حيال هذه المخاطر، الأمر الذي يساهم في زيادة النشاط التنظيمي. وهذا قد يعيق التجارة، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، ما لم توضع عملية ملائمة لتقييم المخاطر، والمراقبة، والرصد والتشخيص إضافةً إلى بنى تحتية حدودية مناسبة.